اصطلاح ولا مساحة فيه فلفظ الاظفار في قولنا اظفار المنية ذات البد هلكت قرينة المكنية
وهو استعارة تخييلية وذات البد ترشيح للاستعارة لا تخييل هكذا شاع عندهم وحاصل
ان التخييلية لا تسمى تخييلية الا بشروط اربع الاول ان يكون من خواص المشبه به الثاني ان يكون
من لوازم المساوية له فيما نراه اذا ذكر احدهما يتنقل الذهن الى الآخر الثالث ان يكون هذا الانتقال
في صورة الاستعارة بالكناية الرابع ان يكون قرينة لها فاذا اختل شرط من هذه الشروط
لا تسمى تخييلية ويحكمون اي السلف سوى صاحب الكشاف المكني عنه يعني الاستعارة
المكنية وتسميتها بالمكني عند على مذهب السلف والخطيب ظاهر لان كلامن لفظ المشبه به والمشبه
والتشبيه كنى عنه ثم لازم المشبه به اي دال عليه وامّا على مذهب السكاكي فباعتبار دلالتها
على المكني عنه الذي هو المشبه به لانه مكنى عنه اي معبر عنه بلفظ المشبه فهي من تسمية الدال باسم
المدلول اي الاستعارة المكني عنها اشار بهذا التفسير الى ان المكني موصولة وانها
واقعة صفة لموصوف محذوف لما تقرر ان ال الموصولة تقع صفة لموصوف محذوف غالبا
ولما قدره هنا بالاستعارة ولفظها مؤنث وصرح به في قوله فال واقعة لكن اورد سؤال
على الماتن فدفعه بقوله وذكر الضمير الخ والمراد انهم يقولون المكنية لا تفارق التخييلية ثم
لانها قرينتها الاستعارة الخ بدون قرينة والتخييلية بالشروط المتقدمة لا تفارق المكنية
فهما متلازمتان وعللوا عدم الانفكاك بوجهين احدهما انها قرينتها والاستعارة
لا تتم بدون القرينة ولا يجوز ان تكون قرينة المكنية حالية كما لصحة لانها لا تخلو عن
الخفاء فوجب ذكر قرينتها حتى يزول بعض خفائها الثاني ان الاستعارة المكنية
بمنزلة الملزوم للتخييلية ووجود الملزوم يقتضي وجود اللازم قال شيخنا ولو قال
ويحكمون بتلازمهما كان اولى لان السلف سوى صاحب الكشاف يحكمون بتلازمهما وكذا
الخطيب ولعله سكت عن عدم انفكاك التخييلية عن المكنية لانه لا خلاف فيه بين السلف
لموافقة صاحب الكشاف عليه والذي يخالف فيه ليس الا السكاكي اهـ اي فان عندنا لا
يجب ان تكون الاستعارة التخييلية لازمة للاستعارة بالكناية بل قد تنفك ومثل
لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم والبه
اي الى جميع ما في هذه الفرينة ذهب الخطيب اي واما صاحب الكشاف فذهب الى انفكاك
المكنية عن التخييلية كما ياتي واما السكاكي فجزم السعد في مواضع عديدة انفكاك
كل منهما عن الآخر فتنفك التخييلية عن المكنية في قولنا مخالب المنية الشبيهة بالسبع
هلكت فلانا وتنفك المكنية عن التخييلية في قوله تعالى ينقضون
عهد الله من بعد الثانية غير تخييلية بان
تكون قرينة تحقيقية فلا تلازم بينهما على ما يقول السلف والخطيب ايه
لفظ الازم المشبه به اي كالنقض في الآية الكريمة تحقيقية المواد
بالتحقيقية

بالتحقيقية هنا التقرير بحيث لا ما تقدم عن السكاكي من انه اذا كان المستعار له محققا حاصا او عقلا
نا الاستعارة تحقيقية والا فتخييلية لان التخييلية هنا بمعنى اثبات لازم المشبه به للمشبه مع بقائه
على معناه الحقيقي وهي انما يقابلها بهذا الاعتبار كونه مجتوزا به عن مكانه الاصلي الذي هو
الاستعارة التقريرية بخلاف التخييلية في كلام السكاكي فيما تقدم فالمراد بها كون الاستعارة
على صورة وهيئة لا تتحقق لها وهي انما يقابلها بهذا الاعتبار كون المستعار له محققا
الذي هو الاستعارة التحقيقية ويرد على ان المراد بالتحقيقية هنا التقريرية مايبين له
في الفريدة الرابعة حيث قال هناك وان كان له اي للمشبه تابع جيء بذلك الرادف
كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح قال شيخنا تقلا عن بعضهم ينبغي
ان يجوز كونه مجازا مرسلا ايضا في بعض المواد وهي المادة التي شاع فيها استعمال
اللفظ الموضوع للازم المشبه به في ملازم المشبه كما سيشير الى ذلك عبارة الكشاف واختار
المص في الفريدة الرابعة ان المادة التي وجد فيها للمشبه ملازم حقيقي يشبه ملازم المشبه به
يستعار فيها لفظ الملازم المشبه وان لم يشع استعماله فيه فتكون القرينة تحقيقية
والتي لم يوجد فيها للمشبه ذلك كما في اظفار المنية يبقى اللفظ فيها على حقيقته فتكون
القرينة تخييلية فما للمص اعم مما لصاحب الكشاف في الشق الاول واخص منه في الشق
الثاني في بعض المواد اي في بعض الامثلة والصور يعني ان صاحب الكشاف
اختار التفصيل بانه اذا كان تكون قرينة المكنية استعارة تحقيقية فلا يعول
عنها ووافقه السكاكي في ذلك وان لم تتأت بقي اللفظ على حقيقته ووافق السلف
في مثل ينقضون عهد الله يكن تأبيتها وفي مثل اظفار المنية لا يكن والى هذا اشار
الم بقوله وليتوجه هذا حيث امكن للازم اي لمناسب والجار والمجرور متعلق باستعارة
واراد بذلك الملازم الابطال في الآية واراد بالمشبه الهدم وليتوجه هذا اي يكون لفظ
لازم المشبه به استعارة للازم المشبه فالمراد بالجواز الخ تقدم على قوله وليتوجه هذا حيث
امكن رفع ما يوهمه ظاهره من التعبير بالجواز من استواء الطرفين اعني الفعل والترك اذ الجواز يطلق
تارة ويراد به ان الفعل والترك على حد سواء من غير ترجيح لاحد الامرين على الآخر وليس
هذا مرادها ويطلق تارة ويراد به عدم الامتناع الصادق بالرجحان وهو المراد هنا
وقوله اي الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به على سبيل الاستعارة التحقيقية
حيث استعير له الحيثية حسية تعليلا لما تضمنه التمثيل بالآية من ان لها مكنية قرينتها
تخييلية استعير الحبل للعهد اي شبه العهد بالحبل بجامع الوصلة في كل واستعير لفظ الحبل
للعهد في النفس والنقض عطف على قوله الحبل اي واستعير النقض اصالة اي
لجريانها في المصدر الذي هو النقض والابطال حيث شبه ابطال العهد بنقض هيئات الحبل

خلافا لما يوهمه صنيع الشريف
اتحاد لفظ المقدر بحيث قبل
قوله تحقيقية لاقتضائه
كون تحقيقية صفة ثابتة
الاستعارة مغايرة معناها
للصفة الاولى التي هي قرينة
مع ان المراد بها بالتحقيقية
هنا فتأمل المقدر بحيث صح

تحقيقية صح

وهو الاصل في
الجواز صح

ذكره صح

آه لا صح